بين حساب الحقل في النفط والغاز وحساب البيدر لشركات التنقيب

تساؤلات وهواجس لبنان في دخول نادي منتجي النفط

معن البرازي

مراقب ومدقق شرعي

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

أسئلة كثيرة تواكب عملية ترسيم الحدود الجنوبية البحرية اللبنانية، أهمها هل تتحقق آمال لبنان في «دخول نادي منتجي النفط» وإدارة هذا المرفق الحيوي للاقتصاد الوطني؟ وما هي فرص لبنان في أن يصبح منتجاً في هذه المرحلة؟ وما هي التكاليف والمخاطر الكاملة للاستخراج، من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، سياسيا وبيئيا؟ كيف يساهم إنتاج وتصدير النفط والغاز في التنمية وتنويع الاقتصاد؟ كيف يمكن أن يقوضهم؟ ما مدى إمكانية التنبؤ بالنتائج؟ ما هي حصة الفرد من ارباح الاستخراج والبيع؟

منذ الإعلان عن التوصل لاتفاق حول ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، بوساطة أميركية، (قطرية) بدأت، على المستوى اللبناني، حملة واسعة من المزايدات حول النتيجة التي تم التوصل إليها، بسبب الخلافات حول الخط ٢٩، مترافقة مع تحليلات تتناول ما قد يحققه لبنان على هذا الصعيد، لا سيما أن هناك من ذهب إلى تبني الرواية التي تتحدث عن أن حقل قانا صغير. ورغم أن عدد سكان لبنان القليل نسبيًا، فإن عائدات النفط والغاز يمكن أن تترجم إلى بضع مئات من الدولارات للفرد الواحد بينما لا يمكن للقطاع توظيف أكثر من بضعة آلاف من الأشخاص بشكل مباشر على الأكثر. إلا أن توزيع الحصص الأخير كشف أن توتال قد تمكنت من إدخال شريك جديد وملىء قادر على تحمّل نسبة جيّدة من النفقات الاستثماريّة في حقول الغاز اللبنانيّة المحتملة، أي شركة قطر للطاقة. كما ستكون قد وسّعت شراكتها الاستراتيجيّة مع قطر في مجال الطاقة، والتي بدأت أساسًا بتوسّع توتال في استثماراتها في قطاع الغاز داخل قطر نفسها. أمّا قطر للطاقة، فستكون قد وجدت موطئ قدم مهم على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسّط، وهو هدف وضعته الشركة لنفسها منذ فترة، في ظل تسابق الشركات البترولية على الرخص البترولية في المنطقة.

على الرغم من ذلك، يبقى الأهم هو الإطار التنفيذي لهذا الاتفاق، أي كيفية الاستفادة اللبنانية منه، خصوصاً أن الحظر على عمليات الاستكشاف كان يشمل البحر اللبناني كله، وعليه رفع هذا الحظر ليكون هذا هو الإنجاز الأبرز الذي تحقق، نظراً إلى أن الشركات كانت ممنوعة من العمل.

وبين حساب الحقل في استكشاف النفط واستخراج الغاز وحساب البيدر يتمثل في الواقع الاقتصادي لشركات التنقيب وكيفية إدارتها للحقول الجديدة. أما التساؤلات من الجانب الإداري فيمكن إيجازها بالآتي:

١. بانتظار الإفصاح عن عقد شركة توتال مع الدولة اللبنانية، فإن المعلومات الصحفية عن قرارات توزيع الحصص الأخيرة تفيد بأن وزارة الطاقة والمياه عملت خلال الأيام الماضية على مجموعة من القرارات التي استبقت عمليّة توقيع اتفاق ترسيم الحدود في الناقورة، بالتنسيق مع شركة توتال، ومنها القرار الذي صادقت عليه الحكومة مؤخرًا:

- لإخراج شركة (توتال لبنان) من معادلة البلوك رقم ٩، ستتنازل الشركة عن حصّتها في الرخصة البترولية في هذا البلوك لشركة دوليّة مملوكة من (توتال فرنسا)، تحمل اسم "داجا ٢١٥"، علمًا أن هذه الحصّة تبلغ اليوم ٤٠٪ تقريبًا.
- لإخراج الدولة اللبنانيّة من معادلات البلوكين ٤ و ٩ معًا، ستتنازل الدولة عن حصصها لشركة دوليّة مملوكة من (توتال فرنسا) أيضًا، تحمل اسم "داجا ٢١٦" (وهي غير "داجا ٢١٥" المذكورة أعلاه، والتي ستتملّك حصّة توتال لبنان). علمًا أن هذه الحصّة تبلغ ٢٠٪ من رخص البلوكين.
- لن تسدد "داجا ٢١٦" أي بدل في الوقت الراهن للدولة اللبنانيّة، لقاء حصولها على نسبة ٢٠٪ من رخصتي البلوكين ٤ و ٩. لكن بعد أن تقوم "داجا ٢١٦" ببيع الحصّة لشركات بترولية أخرى، ستسدد للدولة اللبنانيّة قيمة الأتعاب والمصاريف التي تحمّلتها شركة نوفاتيك في الماضي، والتي تمثّل عمليًّا القيمة الحاليّة لهذه الحصّة.
- ستحتاج "داجا ٢١٦" إلى القيام بهذه العمليّة، أي بيع الحصّة لشركات دوليّة والسداد للدولة اللبنانيّة، خلال ثلاثة أشهر، تحت طائلة استعادة الدولة لملكية الحصّة في حال عدم القيام بهذا الأمر.

٢. التوزيع الأخير للحصص: يتنازل لبنان عن حصّته البالغة ٢٠٪ في البلوكين ٤ و ٩ لشركة داجا ٢١٦، والتي ستتنازل بدورها عن الحصّة لشركة قطر للطاقة. كما ستحصل قطر للطاقة على حصّة إضافيّة قدرها ١٠٪ في البلوكين، من الشركاء المالكين للرخص البترولية حاليًّا (أي توتال وإيني)، وبالنتيجة سيكون التوزيع الأخير للحصص على الشكل التالي:

- ٣٥٪ من الحصص بإسم داجا ٢١٥ (المملوكة من توتال).
- ٣٥٪ من الحصص بإسم شركة إيني الإيطاليّة.
- ٣٠٪ من الحصص بإسم قطر للطاقة.

٣. وكنتيجة، سيحصل لبنان على المبلغ الذي ستدفعه قطر للطاقة لقاء حصولها على حصّة الدولة اللبنانيّة في رخص البلوكين ٤ و ٩، على أن ينطلق بعدها التحالف الثلاثي في أعمال التنقيب في البلوكين. أمّا حصة (الكيان الإسرائيلي) من الأرباح المتعلّقة بأي أعمال استخراج مستقبليّة في حقل قانا المحتمل، فستحدد وفقًا للاتفاق الذي سيُعقد مع شركة توتال، فيما يتم ذلك وفقًا لكميّة الغاز الموجودة جنوبي الخط ٢٣، الذي تم الترسيم على أساسه.

٤. لا يوجد تأكيد من توتال وإيني ونوفاتيك علنًا فيما إذا كانت بلوكات ٤ و ٩ ستحتاج إلى عنصر غاز للتصدير حتى يكون مجديًا تجاريًا. ومع ذلك، فإن الاقتصاد اللبناني لديه عدد قليل نسبيًا من الروابط الأمامية للغاز الطبيعي. الأسمدة والبتروكيماويات و يتم استيراد جميع المواد البلاستيكية ؛ لا يتم استخدام غاز الأنابيب في الطهي أو التدفئة أو الصناعات الثقيلة.

٥. تقدر الدراسات الحديثة أن طلب لبنان على الغاز سيصل إلى ٩١.٨ مليار قدم مكعب بحلول عام ٢٠٢٠. ويرتبط الطلب على الغاز الطبيعي بارتفاع الطلب على الكهرباء في البلاد ولا يزال هناك نقص كبير في الكهرباء والطاقة. هذا سيترك قطاع الكهرباء الفوضوي في البلاد كعميل رئيس – صعب حتى في الأسواق الأقل اضطرابًا، ناهيك عن لبنان، حيث المشتري الرئيس ستكون شركة كهرباء لبنان (مؤسسة كهرباء لبنان)، والمرافق المملوكة للدولة التي تتم إدارتها بشكل سيّء والمتعثرة بشكل دائم.

٦. هل لبنان في وضع جيد للاستفادة من خيارات تصدير الغاز الطبيعي من خلال خطوط أنابيب الغاز القائمة والمخطط لها ومشاريع الغاز الطبيعي المسال. حيث سيكون الغاز هو الوقود المهيمن في مزيج

الطاقة المستقبلي للبلاد – افتراض أدناه – قد تتردد الشركات في مواصلة البحث عنها في الخارج؛ إذ قطاع الطاقة هو مصدر عائدهم الوحيد الممكن.

٧. أن التوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة سيؤدي أيضًا إلى خفض أسعار النفط على المدى الأطول. ولا أحد يعرف كيف سيتطلع الطلب العالمي على النفط إلى الأمام، سواء كان وصل العالم بالفعل إلى "ذروة النفط"، أم مقدار الطلب الذي سيكون بشكل دائم ضائع. وعلى الرغم من أن الأسعار سترتفع على الأرجح في السنوات القليلة المقبلة، إلا أن عدداً متزايداً من المحللين وشركات النفط الدولية يخفضون توقعات المدى الطويل – خفضتها توتال إلى حوالي ٥٠ دولاراً للبرميل، على سبيل المثال، وإيني إلى ٦٠ دولاراً. إذ كان استهلاك النفط العالمي سيتقلص بما يكفي لإبقاء ظاهرة الاحتباس الحراري تحت ٢ درجة مئوية، قد يهبط السعر طويل الأجل في مكان ما إلى ٤٠ دولاراً.

٨. إن إضافة الغاز إلى الشبكة، كما أشرنا سابقًا، سيتطلب مليارات الدولارات في الإنفاق المسبق على البنية التحتية. اعتماداً على التصميم، يمكن أن تكون العناصر باهظة تشمل شبكة خطوط أنابيب جديدة، والبنية التحتية لمعالجة الغاز، والتعديلات التحديثية لبعض المعامل الحرارية القائمة وبناء محطات جديدة مع دير عمار الزهراني ومن المقرر أن تبلغ تكلفة مرفق سلعات ٢ مليار دولار.

٩. وضعت شركة الكهرباء الفرنسية (EdF) التكاليف الرأسمالية لعشر سنوات لإضافة ١٧٥٤ كيلوواط ساعة من الطاقة التي تعمل بالغاز للنظام بين ٤.٩–٥.٢ مليار دولار أو نصف مليار دولار في السنة. وعليه لن يكون لبنان قادراً على تمويل كل هذا البناء بنفسه وسيحجم المستثمرون الأجانب عن المخاطرة في الاستثمار في قطاع الطاقة والاقتصاد بشكل عام.

١٠. ما هي خيارات لبنان في تسويق نفسه موردا للغاز والنفط؟ فهو متصل بالفعل بخط الغاز العربي الذي يمكنه من خلاله إمداد سوريا والأردن ومصر ولدى لبنان أيضًا خيارات أخرى، مثل التصدير إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية. ويتمثل أحد الخيارات في تزويد تركيا عبر خط أنابيب بحري، حيث يصل الغاز الطبيعي في النهاية إلى السوق الأوروبية عبر الشبكات التركية والأوروبية. اعتماداً على حجم الموارد الهيدروكربونية المكتشفة، وعلى كمية وتكلفة إنتاج الغاز؛ فالمطلوب أن يكون لبنان قادراً على تحديد خطة سوق التصدير المناسبة لتزويد الأسواق الأوروبية والآسيوية، سواء من خلال مصانع الغاز الطبيعي المسال.

١١. لم تتحقق آمال لبنان في « دخول نادي منتجي النفط ». فرص البلاد في أن تصبح منتجاً غير مؤكدة إلى حد كبير. وأسباب ذلك خارجة عن إرادته. ومن المرجح أن تكون الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لأي إنتاج للنفط والغاز أقل مما ادعى السياسيون. التركيز المفرط على حرق الغاز للكهرباء يهدد بتقويض الطاقة الشمسية وطاقة الرياح كمصادر للطاقة، مما قد يكون له فوائد وإمكانيات أكبر على المدى الطويل. إن لبنان بحاجة لرؤية جديدة أكثر واقعية لما يمكن أن يفعله النفط والغاز لاقتصاده وشعبه. وتوفر اللحظة الحالية، على الرغم من كونها مؤلمة للغاية، للقادة فرصة لبناء استراتيجية طاقة جديدة للتنفيذ عندما تتحسن حظوظ لبنان الاقتصادية والسياسية.

١٢. حتى لو كان النفط والغاز يمكن إنتاجها ونقلها بسعر رخيص بما يكفي للعثور على مشترين أجانب، تعمل معظم شركات النفط الدولية (IOCs) بالفعل على تحويل تركيزها بعيداً عن زيادة الاحتياطيات لخفض التكاليف ودعم عوائد المساهمين، والتي كانت تتراجع لسنوات.

١٣. من المحتمل أن يواجه استخراج دعوات من المستثمرين ومجتمع المناخ وبعض الحكومات لخفض انبعاثاتها. وحتى الآن، لا تتماشى التزامات شركات النفط والغاز المناخية مع أهداف اتفاقية باريس للتغير المناخي التي تدعو لمواجهة مشكلة انبعاثات الغازات الدفيئة، وكيفية إيجاد الحلول للتكيف معها، والتخفيف من حدة ضررها علي البيئة، والنظر بجدية للآثار الواضحة للتغيرات المناخية، والحد من ارتفاع الحرارة لأقل من درجتين مئويتين. وستقطع شركة إيني حوالي خُمس إنتاجها في غضون ١٥ عامًا ولن تعطي الضوء الأخضر لمشاريع جديدة إلا بعد عام ٢٠٢٥. لقد حان الوقت لإعادة التفكير في التوقعات.

١٤. وعليه هنالك ثلاثة اتجاهات على وجه الخصوص يمكن أن تؤدي إلى تآكل تراجع آمال الإفادة من النفط والغاز اللبناني: فالشركات تختار مشاريع أرخص بأسعار منخفضة وسريعة. وقد قالت شركة توتال مؤخراً إنها تعيد النظر ببعض المشاريع مع "احتياطيات تزيد عن ٢٠ عامًا وتكاليف إنتاج عالية"، وتوقعت أن الطلب سيكون على النفط قد بلغ ذروته "بعد عام ٢٠٣٠"، يبدو أن العديد من الشركات الكبرى مستعدة لذلك الحفاظ على ميزانيات الاستكشاف منخفضة هذا العقد، ومعظم الإنتاج الجديد سيأتي من الحقول المطورة بالفعل.

١٥ . في هذا العقد، ستوافق الشركات على عدد أقل من المشاريع بشكل عام. فلقد انخفضت الموافقات إلى أدنى مستوى لها منذ ٤٠ عامًا في عام ٢٠٢٠ . بين الربع الرابع ٢٠١٩ والربع الثاني ٢٠٢٠، وبلغت قيمة الأصول لشركات النفط الدولية مستوى غير مسبوق بلغ ٨٧ مليار دولار، بما في ذلك ٩.٣ مليار دولار من توتال و ٤.٧ مليار دولار من إيني.

أخيراً وبعيدا عن الأمور المالية، يبقى السؤال:

هل هناك أية سياسات وحوافز حكومية محددة تهدف إلى تلبية الاهتمامات البيئية المرتبطة باستكشاف وإنتاج النفط والغاز؟

لقد أجرت الحكومة اللبنانية تقييماً بيئيًا استراتيجيًا (SEA) لقطاع البترول البحري في لبنان في عام ٢٠١٢ . وكان الغرض من تقرير التقييم البيئي الاستراتيجي هو تقييم الآثار البيئية والاجتماعية لتطوير أنشطة النفط والغاز في لبنان على وجه التحديد . ونتج عن التقييم البيئي الاستراتيجي عدد من التوصيات لتشكيل خطة عمل لمراحل العمل التالية التي تقوم بها هيئة إدارة قطاع البترول اللبنانية (LPA)، بما في ذلك: تطوير تشريعات خاصة بقطاع الصحة والسلامة والبيئة (HSE)، وإدارة بيانات خط الأساس للصحة والسلامة والبيئة والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها والتخطيط للطوارئ. والدعم الفني والتدريب وبناء القدرات. **فأين نحن من هذه التوصيات؟**